

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٠٦**

الخميس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: الآنسة دورانت .... (جامايكا)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كرخمال
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد تقيه
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هاو – جونز
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سكوت

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

01-62600 (A)
0162600

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ووفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأونرابل جيمس واباكابولو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا، ورئيس مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي؛ والسيد تيرنس سينونغوروزا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوروندي؛ والسيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وممثلي إثيوبيا وكينيا؛ والسيد باتريك مازيماكا، المبعوث الخاص لرئيس رواندا؛ والأونرابل جاكايا مريشو كيكويتي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وممثل غابون؛ والسيد هاكمان أووسو - أغيمانغ، وزير الشؤون الخارجية في غانا؛ وممثلي نيجيريا وجنوب أفريقيا؛ والأونرابل كيلي س. والوبيتا، وزير الشؤون الخارجية في زامبيا، إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد واباكابولو (أوغندا)، والسيد سينونغوروزا (بوروندي)، والسيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد حسين (إثيوبيا)، والسيد جالانغ أو (كينيا)، والسيد مازيماكا (رواندا)، والسيد كيكويتي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد دانغي ريواكا (غابون)، والسيد أووسو - أغيمانغ (غانا)، والسيد أباتا (نيجيريا)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد والوبيتا (زامبيا) المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيرهانو دينكا، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى ورئيس لجنة رصد التنفيذ، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أمادو كيبي، المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية، إلى شغل مقعد بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيرهانو دينكا، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى ورئيس لجنة رصد التنفيذ.

السيد دينكا (تكلم بالانكليزية): كما يعلم مجلس الأمن، فقد تم تنصيب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في بوروندي بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وشهد تلك المناسبة الرسمية رؤساء جمهوريات تنزانيا ونيجيريا وزامبيا وملاوي ورواندا، إلى جانب ميسر عملية السلام في بوروندي، نيلسون مانديلا، ونائبي رئيسي الجمهورية في كل من جنوب أفريقيا وأوغندا، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد مثلت الأمين العام للأمم المتحدة، ومثل الاتحاد الأوروبي ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد

ألدو أييلو. كما مُثِّل عدد من الدول الأفريقية الأخرى على المستوى الوزاري.

وخلال الأسبوع الذي سبق الحدث الرئيسي، اتخذت تدابير تحضيرية هامة. وبتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية الوطنية دستورا انتقاليا، سيوجه عمل الحكومة الانتقالية خلال السنوات الثلاث المقبلة. ووصلت المجموعة الأولى من وحدة الحماية الخاصة من جنوب أفريقيا. وعاد عدد من الزعماء السياسيين من المنفى للمشاركة في الحكومة الجديدة.

وإن تولي الحكومة الانتقالية يشكل خطوة هامة في تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. والزخم الذي ولَّده ذلك الحدث ينبغي أن يضاف إليه لدعم المكاسب التي تحققت بصعوبة وعدم التمكين من عكس اتجاهها. وشعب بوروندي، وكذلك أصدقاء بوروندي وكل الذين أيدوا عملية السلام أو شاركوا فيها، يأملون أن تبشر إقامة الحكومة الانتقالية بعصر تاريخي جديد من المصالحة، والتسامح والسلام. والآن، على الزعماء السياسيين الروانديين، بتأييد من المنطقة ومن المجتمع الدولي في مجموعه، أن يكفلوا نجاح المؤسسات الانتقالية. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن ضمان السلام والاستقرار الدائمين بها. والفشل ليس خيارا.

لقد حدد الرئيس بويويا في خطاب التولية، أولويات الحكومة الانتقالية. وهي: مفاوضات وقف إطلاق النار، وانتخابات المجالس على المستوى المحلي، وعودة اللاجئين، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وإصلاح النظامين الأمني والقضائي، وما إلى ذلك. وناشد بلدان المنطقة دون الإقليمية، والميسر والمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة، حتى يمكن تحقيق تلك الأولويات. وأوضح أن حكومته ستتصل بمجلس الأمن في الوقت المناسب لإنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية للتحري بشأن الحالات التي يمكن أن تتصف بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب وسائر الجرائم ضد الإنسانية، بينما تنشئ حكومته لجنة وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة كما قضى بذلك اتفاق أروشا.

والميسر، ماديبا نيلسون مانديلا، أعلن أن مهمته كميسر قد أنجزت الآن، وأنه يسلم الآن زمام القيادة إلى لجنة رصد التنفيذ إلا أنه سيواصل العمل ضامنا من الناحية الأدبية لاتفاق أروشا، وسيمثل في لجنة رصد التنفيذ. ونحن جميعا نشعر بالامتنان له.

إن ما تحقق حتى الآن لم يكن ممكنا بلا مبادرة زعماء المنطقة دون الإقليمية، والجهود الدؤوبة التي بذلها بدورهما رجلان من أشهر رجال الدولة في أفريقيا – الراحل مواليمو جوليوس نيريري، وماديبا نيلسون مانديلا – والدعم السخي والتشجيع من المجتمع الدولي. ونتيجة لهذا، هناك اليوم ما يبرر بقوة التفاؤل الحذر.

لكننا يجب ألا يغيب عن بالنا أننا لا تزال أمامنا مهام تثير تحديا لم تنته بعد. وفي مقدمتها مسألة وقف إطلاق النار، لأنه ما دام العنف مستمرا ستظل عملية السلام هشة. والجماعتان المسلحتان – قوات الدفاع عن الديمقراطية والقوات الوطنية للتحرير – زادتا الضغط على قوات الحكومة في الأيام الأخيرة. ويجب على الجماعتين المسلحتين أن تدركا، ويجب على المجتمع الدولي أن يبعث إليهما برسالة واضحة، بأن الوقت قد حان لتضعا أسلحتهما ولتنضما بمقاتليهما دون تأخير بحثا عن السلام الدائم في بوروندي؛ وبأن الوقت قد حان لإنهاء قتل ومعاناة الأبرياء وتدمير البلد؛ وبأن الوقت قد حان للمصالحة والانتقال بالبلد نحو التعمير والتنمية اللتين يحتاج إليهما كثيرا.

هناك تحديات أخرى أيضا. وكما يذكر الأعضاء، فإن قرار نشر قوة إقليمية في بوروندي أملاه كون تدريب

وحدة حماية خاصة مشكلة كلها من بوروندين لم يكن ليتم حتى أول تشرين الثاني/نوفمبر. وبالتالي، تقرر أنه، إلى أن يكتمل تدريب البورونديين القادمين من الجيش ومن الأطراف في مجموعة السبعة، وقوات من جنوب أفريقيا، وغانا، ونيجيريا، والسنغال ينبغي أن توفر الحماية إلى الزعماء السياسيين العائدين من المنفى. ولذلك، فإن وجود قوة إقليمية هو تدبير لبديل مؤقت فحسب. وتدريب قوة حماية خاصة مشكلة كلها من البورونديين تنقل إليها المسؤولية من القوة الإقليمية لا يزال يمثل أولوية.

والقوة الإقليمية المستعدة في مكانها في بوروندي لها القدرة على القيام بمهمة حماية السياسيين العائدين بينما تقوم في الوقت نفسه بمهمة التدريب ومع ذلك، هناك حاجة ماسة ليوفر المجتمع الدولي للقوة الموارد المالية والمادية التي تحتاجها لإكمال مهمتها المزدوجة. ونشر قوات أجنبية، حتى وإن كانت من المنطقة، يتطلب قدرا كبيرا من الموارد. والطريقة الوحيدة لخفض النفقات وفي الوقت نفسه لضمان النجاح الطويل الأجل للترتيب الانتقالي هو البدء فورا بتدريب وحدة حماية وطنية لكي تحل محل القوة الإقليمية وحدة حماية خاصة مشكَّلة كلها من البورونديين في أقرب وقت ممكن.

والتحدي الآخر الكبير الذي يجب التصدي له على أساس الأولوية هو تعمير وتنمية البلد. والآن وقد أُقيمت الحكومة الانتقالية، فإن السكان البورونديين، الذين عانوا طوال سنوات، ينبغي تمكينهم من رؤية أن ما حدث في الأسبوع الماضي كان أكثر من ترتيب لاقتسام السلطة بين الصفوة السياسية في البلد. والطريقة الوحيدة لضمان أن يظل سكان بوروندي يؤيدون عملية السلام بعد وقت طويل من ذهاب النشوة الحالية هي أن تكون حياقم قد تأثرت بهذه التغييرات تأثرا إيجابيا. ومن المحتم أن يكون هناك عائد للسلام. والمجتمع الدولي يمكنه أن يحقق هذا بأن يستأنف بطريقة هامة تعاونه الإنمائي الاجتماعي – الاقتصادي وبأن يعزز مساعدته الإنسانية، تعزيزا نوعيا وكميا.

لقد أيد المجتمع الدولي عملية السلام البوروندية منذ نشأها. وإقامة الحكومة الانتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر هيأت مناخا أكثر مؤاتاة لذلك الدعم والتعاون، ليس لمواصلة تقديمه فحسب وإنما لتوسيع نطاقه أيضا. ولذلك، قد يرغب المجتمع الدولي في النظر في دعوة كلتا الجماعتين المسلحتين – قوات الدفاع عن الديمقراطية والقوات الوطنية للتحرير – إلى المشاركة في الحكومة الجديدة في مفاوضات جادة وإلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار دون تأخير؛ وفي الإعراب عن التأييد لوحدة الحماية الخاصة الإقليمية الموجودة بالفعل في بوجومبورا ودعوة كل الأطراف البوروندية إلى التعاون معها لتمكين الفرقة من القيام بمهامها بحرية، وبسرعة ودون أي معوقات؛ وفي حث كل من هو في وضع للقيام بذلك، وبخاصة مجتمع المانحين، على أن يظل على الطريق وأن يمنح الموارد المالية الكافية لتمكين وحدة الحماية الخاصة الإقليمية من النجاح في مهمتها المزدوجة الخاصة بتوفير الحماية وتدريب وحدة حماية خاصة بوروندية؛ وفي دعوة كل الأطراف البوروندية الموقعة على الاتفاق إلى احترام استقلال الوحدة والتعاون بالكامل معها في قيامها بمهمتها بمقتضى اتفاق أروشا؛ وفي دعوة البلدان والمؤسسات المانحة للإفراج عن كل الموارد التي خصصت لتنمية بوروندي الاجتماعية – الاقتصادية ولكن لا تزال غير موزعة حتى الآن، بما فيها الموارد التي تم التعهد بها في باريس في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

ومن شأن ذلك أن يقطع شوطا طويلا في مساعدة حكومة بوروندي الانتقالية لتعزيز عملية السلام بالاستجابة لاحتياجات شعبها. وينبغي حث المانحين أيضا على تعزيز مساعدهم الإنسانية لبوروندي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل السنغال، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد فول (السنغال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا، الأونرابل جيمس دبليو واباكابولو، رئيس مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي.

السيد واباهابولو (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): باسم الممثلين الوزاريين الإقليميين المعنيين بمبادرة السلام الإقليمية في بوروندي، أود أن أعرب لكم، السيدة الرئيسة، عن التهانئ لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر لسلفكم، الممثل الدائم لأيرلندا، على ما أبداه من أهلية القيادة أثناء رئاسته للمجلس خلال الشهر المنصرم. وأرجو لكم، السيدة الرئيسة، ولجميع أعضاء المجلس، النجاح في المداولات بشأن هذه المسألة وجميع المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس.

إن الصراع في بوروندي لا يزال مدرجا حتى الآن في جدول أعمال المجلس منذ وقت ليس بالقصير. وإنني أحيي المجلس على تأييده المبادرة الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى في إطار السعي إلى التوصل إلى تسوية دائمة للصراع في بوروندي. وبالفعل، فإن المنتدى الذي أتيح لنا اليوم هو بمثابة برهان على أن مجلس الأمن لا يزال حليفا لنا عندما يقوم بالاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين.

وربما قام نيلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا السابق، ومنسق مفاوضات السلام في بوروندي، بالإدلاء ببيان عن عملية السلام أمام المجلس في موعد لاحق. ومع ذلك، اسمحوا لي بإعلام المجلس بآخر التطورات الناجمة عن المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي.

قام تسعة عشر حزبا سياسيا بورونديا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بتوقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، الذي ينص على تشكيل حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات. وتم تنصيب الحكومة الانتقالية بنجاح في ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وسيتولى الرئيس بويا رئاسة الحكومة لفترة الأشهر الـ ١٨ الأولى، ويكون نائبه السيد دوميتيان ندازيز من أطراف ائتلاف الهوتو لمجموعة السبعة؛ وينعكس الوضع في الأشهر الـ ١٨ القادمة للحكومة الانتقالية، بالرغم من أن الشخصيات قد تتغير. كما سيجري العمل وفق ترتيب تناسبي لتقاسم السلطة في مجلس الوزراء والبرلمان والجيش ومؤسسات الدولة الأخرى

وسيسجل التاريخ الأفريقي قيام الحكومة الانتقالية بحلف اليمين في ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، باعتباره اليوم الذي تم فيه اتخاذ الخطوة الأولى نحو تحقيق السلام الملموس في بوروندي. أما ما يهمنا نحن في المنطقة، فهو أنه قد أمكن لمبادرتنا وما بذلناه من جهود أن تثمر. وأود أن أهنئ شعب بوروندي على ما أبداه من التزام وتصميم على تسوية الصراع في بلده بالوسائل السلمية.

وتود المنطقة أن تشيد بوجه خاص بالمعلم الراحل يوليوس نيريري الذي حدد مسار المفاوضات، وبخلفه نيلسون مانديلا على ما أبداه من تصميم استثنائي وأهلية

للقيادة في تنسيق المفاوضات في بوروندي. إننا نشيد بهما على ما قاما به من عمل ممتاز.

ولا يسعنا أن نبالغ في توكيد مساهمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في عملية السلام. ونود بوجه خاص أن نعترف بالدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي حتى الآن.

ومع ذلك، فإنه ينبغي ألا تبدأ الاحتفالات بعد. فالتحدي الرهيب الذي يواجهنا يتمثل في توطيد ما تحقق من إنجازات حتى الآن وكفالة تحقيق المزيد من التقدم بتأييد الحكومة الانتقالية أثناء هذه المرحلة الحساسة من تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

وكما سيرى المجلس، هناك قدر ضئيل من العمل الذي لم ينجز يتصل بمشاركة المعارضة المسلحة البوروندية، أي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات بيليبهوتو للتحرير الوطني. فهذه الجماعات المسلحة لم تشارك في المفاوضات التي أدت إلى اتفاق آب/أغسطس ٢٠٠٠ ولم توافق على وقف إطلاق النار. ويتمثل موقف المنطقة في أن المفاوضات التي تولى إجراءها الرئيس عمر بونغو رئيس جمهورية غابون ونائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا جاكوب زوما ستستمر بين الحكومة الانتقالية والمعارضة المسلحة.

وإننا نطالب مجلس الأمن ككل ونناشد أعضاء المجلس كلا على حدة أن يستعملوا نفوذهم للضغط على هذه الجماعات حتى توافق على الاشتراك في مفاوضات وقف إطلاق النار. ونؤكد لمجلس الأمن أننا على استعداد للعمل معه على إشراك المعارضة المسلحة في عملية السلام، وأننا على استعداد أيضا لاتخاذ التدابير اللازمة إذا ظل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات بيليبهوتو للتحرير الوطني متصلبة في عملية السلام في بوروندي.

وتتصل التحديات الرئيسية الأخرى أثناء مرحلة التنفيذ بتشكيل الجيش الوطني الجديد، والبرلمان ومؤسسات الانتقال الأخرى. وستكون الحكومة الانتقالية ولجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا للسلام بحاجة إلى مواصلة الدعم والتشجيع من المجلس.

وما فتئت الصلة بين الصراعين في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل حتى الآن عنصرا من عناصر التعقيد في السعي إلى تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ولأول مرة نرى أن احتمالات التوصل إلى وقف إطلاق النار في بوروندي تقربنا من فرصة تحويل القوى السلبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى قوى إيجابية في بوروندي، والتخفيف من حجم المهمة الخاصة بالمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العملية الوشيكة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، أو إعادة التوطين في ذلك البلد.

ووفقا لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة فمن المتوخى أن يأذن مجلس الأمن بانشاء قوة لحفظ السلام في بوروندي. ومع ذلك، اتفق زعماء المنطقة على أنه، بانتظار قيام المجلس باتخاذ قرار يأذن فيه بنشر قوة لحفظ السلام، فإنه ينبغي تشكيل قوة إقليمية ونشرها من أجل مختلف المهام التي يستتبعها الاتفاق. وفي هذا الصدد، فقد تم بالفعل نشر قوة خاصة للحماية في بوروندي لحماية الزعماء السياسيين. وإننا نغتنم هذه المناسبة لنشكر جمهورية جنوب أفريقيا على تقديم ٧٠٠ من جنودها، الموجودين على الأرض بالفعل في بوروندي. ومن المتوقع أن يتبعهم جنود من نيجيريا وغانا والسنغال قريبا. ويوضح كل ذلك الجدية السائدة في المنطقة إزاء القيام بما يلزم لوضع حد للصراع نهائيا. بيد أن هناك حاجة إلى قيام الأمم المتحدة بتعزيز الترتيبات الإقليمية، وخاصة أثناء هذه المرحلة الحساسة.

وختاما، لدينا حكومة انتقالية في بوجمبورا. لكن، ينبغي ألا يكون لدينا أي وهم فيما يتعلق بعملية السلام في بوروندي. فالتحدي المتمثل في الحفاظ على الإنجازات المتمثلة في اتفاق أروشا لا تزال ماثلة أمامنا. ومن المهم إلى حد كبير التوصل إلى وقف عاجل لإطلاق النار في بوروندي بما يسمح بنشر قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام بموجب الفصل السابع من الميثاق، وإشراك الجماعات المسلحة التابعة لقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات بيليبهوتو للتحرير الوطني في ترتيبات اقتسام السلطة. ولذلك، فإننا نطلب إلى مجلس الأمن ودوله الأعضاء كل على حدة القيام على نحو إيجابي وفعال بتأييد المسار الثاني من المبادرة الإقليمية بقيادة الرئيس بونغو، رئيس جمهورية غابون، وجاكوب زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في بوروندي.

وثانيا، إننا نطلب إلى مجلس الأمن أن يقوم بتوجيه رسالة قوية مفادها أنه على استعداد للإذن بقوة كافية لحفظ السلام حالما يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في بوروندي.

وثالثا، نطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتعبئة الموارد اللازمة من أجل المساعدة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي لدعم عملية السلام في بوروندي.

ومن المهم أن تتلقى الحكومة الانتقالية مساعدة كافية لتمكينها من تقديم الخدمات الاجتماعية ومعالجة عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا على كلماته الرقيقة الموجهة اليَّ.

وأدلي الآن ببيان بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

يشرفني أن أرحب في مجلس الأمن بأعضاء مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي. وأرحب ترحيبا حارا، نيابة عن أعضاء مجلس الأمن، بوزراء وممثلي أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغابون وغانا وكينيا ونيجيريا ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا، وبالممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وبرئيس لجنة رصد التنفيذ، وبالمراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا للسفير جان ديفيد لفيت، ممثل فرنسا، الذي كانت إقامة هذا الحوار من فكرته وهو الحوار الذي لم نتمكن من إجرائه حسبما كان مقررا، بسبب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

ويأتي اجتماع مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي مع مجلس الأمن اليوم اجتماعا هاما جدا. ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في بوروندي. وهذه في الواقع فترة حاسمة في تاريخ بوروندي وشعبها الذي عانى طويلا. وبالنسبة لنا جميعا فإقامة حكومة انتقالية تعد علامة بارزة لأنها تعد حكما سياسيا جديدا في البلد. ونحن نهنئ الرئيس بويويا ونائب الرئيس دوميتيان ندايزيي وكل أعضاء الحكومة الانتقالية ونرجو لهم كل التوفيق في رسم مسار جديد للشعب البوروندي.

ونشيد بوجه خاص بالمنسق، ماديبا نلسون مانديلا، والقادة الإقليميين والأحزاب البوروندية، على جهودهم الدؤوبة في جعل الحكومة الانتقالية أمرا واقعا. فليطمئنوا إلى أن مجلس الأمن يبقى على التزامه بعملية السلام في بوروندي وسيظل يشترك بنشاط في كفالة ألا يضيع الزخم المكتسب حتى الآن هباء. ولا بد من بذل قصارى الجهد من المجتمع

الدولي ومن مجلس الأمن لكفالة ألا يضيع ما قد تحقق حتى الآن.

إن الغرض الأساسي من جلسة اليوم هو تبادل الآراء بشأن تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. فمجلس الأمن يسعى من جانبه وسوف يحتفظ بروح الشراكة مع عملية السلام البوروندية. ويشهد الحوار الجاري بين مجلس الأمن والمبادرة الإقليمية للسلام بشأن بوروندي على إرادة المجلس البقاء على اشتراكه الفاعل في العملية.

ويُذكر أنه جرت مناقشات مثمرة في اجتماعنا الأخير خلال بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى. ونرجو أن تتواصل اليوم. كما نرجو أن نتمكن، انطلاقا من مناقشات اليوم، من تأكيد الكيفية التي تستطيع الأمم المتحدة أن تساعد بها في الفترة بعد الانتقالية حين تواجه الحكومة البوروندية الجديدة التحديات الكثيرة التي تنتظرها. وأهم الأولويات هي وقف الاشتباكات واشتراك الجماعات المسلحة في الحياة السياسية في البلد عن طريق الحوار والمفاوضات. ونعيد تأكيد ندائنا إلى أن تتعاون الجماعات المسلحة مع الحكومة الانتقالية بغية كفالة تمثيلها في الحكومة المتوخاة العريضة القاعدة.

كما أن مجلس الأمن يؤيد بالكامل إنشاء قوة حماية إقليمية خاصة تهدف إلى حماية عودة المنفيين السياسيين. ففي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٥ (٢٠٠١) الذي أعرب فيه عن تأييده للمبادرة. فأصبح من المحتم لذلك أن تتعاون جميع الأطراف لكفالة عودة الحياة الطبيعية إلى البلد. ونحن نشيد بحكومة جنوب أفريقيا التي اتخذت الخطوة الأولى في نشر القوات ونتطلع إلى اتباع ذلك بنشر قوات من السنغال ونيجيريا وغانا.

إن نجاح المؤسسات الانتقالية هو الضمان الوحيد لتحقيق سلام واستقرار دائمين في بوروندي. بينما يمكن أن ينجم عن فشلها فوضى وأزمة مستمرة في منطقة البحيرات الكبرى. وعلى هذا فدعم المجتمع الدولي أمر حيوي.

والآن وقد بدأت الحكومة الانتقالية عملها لا بد من إيلاء الاهتمام للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المترديتين في ذلك البلد. ولا بد من بذل قصارى الجهد لإنعاش الرفاه الاقتصادي لشعب بوروندي بتحسين أوضاعه الاقتصادية الاجتماعية. والمجتمع الدولي بما فيه مجلس الأمن على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذا الصدد.

ونحن نتطلع إلى مناقشة أكثر تفصيلا في الجلسة المغلقة التي تعقب هذه الجلسة.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراتنا السابقة سوف أرفع هذه الجلسة وأدعو أعضاء المجلس وكل المدعوين إلى حضور الجلسة السرية خلال خمس دقائق من الآن.

وأدعو الحاضرين من غير أعضاء المجلس إلى مغادرة هذه القاعة كي يتسنى عقد الجلسة السرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.